المالكي الى الكويت في زيارة حاسمة للملفات العالقة

الحكومة: لجنة وزارية لإلغاء قرارات مجلس الثورة المنحل

زيارة الوفد الحكومي الكويتي الى العراق.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

قالت الحكومة العراقية، أمس الخميس، أنها شكلت لجنة وزارية تعمل بالتنسيق مع مجلس شورى الدولة من اجل اصدار قوانين وقرارات تلغي جميع قوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة "المنحل" شريطة ألا تكون هناك غلبة لطرف على طرف آخر.

ولا يزال العديد من القرارات والقوانين التي شرعها مجلس قيادة الثورة "المنحل" إبان حكم صدام معمولاً به في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وكان مجلس الوزراء العراقي قد قرر الاسبوع الجاري الغاء جميع القرارات الصادرة من "لجنة شؤون الشمال" بشأن محافظة كركوك واعادة جميع الاراضي الى اصحابها الشرعيين، اضافة الى منح تعويضات مالية مجزية.

وتشكو تلك الوزارات والمؤسسات من تضارب الصلاحيات وعرقلة انجاز الاعمال، بسبب عدم تماشي قرارات وقوانين مجلس قيادة الثورة "المنحل" مع الوضع الجديد في العراق.

وتولى مجلس النواب خلال دورته السابقة ودورته الحالية الغاء العديد من القرارات والقوانين لمجلس قيادة الثورة "المنحل" لكنه لم يتمكن من ايقاف العمل بها كلياً.

وقال وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي لوكالة كردستان للأنباء إن "مجلس الوزراء العراقي قرر تشكيل لجنة وزارية من اجل الجلوس مع مجلس شورى الدولة والخروج بقانون أو مجموعة قوانين أو قرارات توازي قوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل ويؤدي الى الغائها".

وأوضح المفتي أن "اللجنة ستعمل على اصدار القرارات والقوانين الموازية للقرارات والقوانين السابقة شريطة أن يحقها الحق وألا تكون هناك غلبة لطرف على طرف آخر".

وكانت وزارة حقوق الانسان العراقية قد اقترحت الشهر الجاري على الامانة العامة لمجلس الوزراء الغاء مجموعة من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، بعد دراستها ووضع البدائل لها.

ويُعد مجلس قيادة الثورة المنحل، الجهة التي كانت المسؤولة في العراق قبل عام ٢٠٠٣ عن تشريع القوانين والقرارات.

وعلى صعيد آخر، قالت مستشارة في مكتب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الخميس، إن الأخير سيزور دولة الكويت قريبا تلبية لدعوة سابقة وجهها له نظيره الكويتي بهدف وضع الحلول للعديد من الملفات العالقة بين الطرفين، مبينة ان الجانب الكويتي أبدى استعداده لحسم الخلافات.

وكان رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح قد أعرب في كانون الأول/ ديسمبر الماضي عن استعداده للتعاون لحل جميع القضايا العالقة بين البلدين.

وترفض الكويت إخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن الدولي قبل حسم ملفات عالقة، بينها التعويضات التي تدفع منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى جانب ملف المفقودين، وترسيم الحدود والحقول المشتركة.

وتثير هذه الملفات توترا بين الجانبين بين فترة وأخرى، لكن التوتر تفاقم بعد مباشرة الكويت ببناء ميناء على الخليج العربي أثار مخاوف العراق من تأثيره على ممره المائي.

وقالت مريم الريس لوكالة كردستان للأنباء إن "زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى دولة الكويت كانت قد أجلت في وقت سابق، لكن سيتم الإعلان عنها في الفترة القريبة وأهم ما سيتضمنه جدول الزيارة".

وأوضحت الريس أن "الحكومة تعتقد ان زيارة رئيس الوزراء إلى دولة الكويت مهمة جدا وهي في طريقها لحسم العديد من القضايا العالقة بين الطرفين إضافة إلى أن الجانب الكويتي أبدى استعداده لحسم تلك الخلافات".

وكان النظام العراقي السابق قد غزا الكويت في آب /أغسطس من عام ١٩٩١ بدعوى أنها محافظة عراقية، إلا أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية قامت بإخراج القوات العراقية منها بعد نحو ستة أشهر، الأمر الذي انعكس سلبا على علاقات البلدين.

واستأنفت الدولتان العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد إسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين عام ٢٠٠٣، وأوفدت بغداد منتصف عام ٢٠١٠ أول سفير لها إلى الكويت بعد خطوة كويتية مماثلة في ٢٠٠٨.

وتقول بغداد إن استمرار خضوع العراق إلى الفصل السابع "يقيد البلاد ويؤثر على استقلالها".

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

الصدريون: ٧٠% من معتقلينا سيُفرج عنهم بموجب العفو

□ بغداد / المدى

كشف قيادي في التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر امس الخميس عن شمول ٧٠ ٪ من معتقلي التيار بقانون العفو العام الذي من المؤمل إقراره من قبل مجلس النواب خلال الفترة المقبلة.

ومقترح قانون العفو العام اقترحته الكتلة الصدرية وتعهد لاحقا رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم تمريره خشيه شموله للقتلة و"الإرهابيين".

ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وقال عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة كربلاء عن التيار الصدري جاسم الفتلاوي لوكالة كردستان للانباء إن "نسبة كبيرة من معتقلي التيار الصدري تقدر بـ ٧٠ ٪ من الموجودين حاليا في المعتقلات العراقية سيفرج عنهم في حال صدور قانون العفو العام".

ولفت إلى أن "عدد المعتقلين من أتباع التيار الصدري في معتقلات كربلاء يبلغ ٣٥ معتقلا بينهم ١٩ معتقلا صدرت بحقهم أحكام قضائية خمسة منهم محكومون بالإعدام".

وتم اعتقال العديد من أتباع التيار الصدري بعد عام ٢٠٠٣ من ضمنهم مسلحون في الجناح العسكري للتيار المعروف باسم "جيش المهدي" الذي خاض معارك ضارية مع قوات عراقية- أميركية مشتركة في بغداد ومدن جنوبية في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨.

فقد وجّه البعض أصابع الاتهام إلى بعض قيادات التيار الصدري بالضلوع في أحداث العنف الطائفي التي اجتاحت البلاد عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وراح ضحيتها آلاف المواطنين.

وصوّت مجلس النواب العراقي في أيلول / سبتمبر الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل، على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وقال حبيب حمزة الطرفي القيادي في كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم ان "قانون العفو العام سيتم إقراره في الأيام القليلة القادمة".

وأضف ان "القانون مطروح حاليا على طاولة مجلس النواب ولكن يبدو ان فيه بعض الأمور التي يجب دراستها بشكل دقيق كونه سلاحا ذا حدين قد يفيد بعض المعتقلين وقد يضر بآخرين".

واستدرك بالقول "لكن نحن لا نقبل بأي شكل من الأشكال ان يشمل القانون تلك الجهات التي سفكت دماء العراقيين الأبرياء من أية جهة كانت، وهذا الأمر يحتاج إلى نقاش مستفيض".

وأكد الطرفي ان "القانون لن يشمل أي تنظيم مسلح متهم بالإرهاب كون القضايا الإرهابية لاسيما المحكومين وفق المادة ٤ إرهاب".

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

ويشير مقترح القانون إلى انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي ولكن مقترح القانون استثنى الأشخاص المتورطين بجرائم القتل والمخدرات والزنا بالمحارم.

وكانت اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي قد اكدت انتهاءها من إعداد مسودة قانون العفو العام المقدم من قبل السلطة التنفيذية، مشيرة إلى ان اللجنة رفعت القانون الى رئاسة المجلس من اجل طرحه خلال الجلسات للتصويت عليه.

وقال رئيس اللجنة خالد شواني في تصريح سابق إن "اللجنة القانونية اكملت دراسة مقترح قانون العفو العام بعد دراسة مكثفة" مبينا انه "تمت الاستعانة بالجهات المعنية بهذا القانون وهي السلطة القضائية ومجلس شورى الدولة ومنظمات المجتمع المدني".

وأوضح شواني ان "اللجنة أعدت الصياغة النهائية والتقرير النهائي لمقترح القانون وقد أحيل إلى هيئة رئاسة مجلس النواب" ملوحا انه "ليس هناك خلافات او اعتراض من قبل اي جهة بخصوص تشريع القانون واللجنة القانونية أنهت مهامها القانونية والفنية في هذا الملف".

(٩ بدر) يدعو الفصائل لاستخدام السلاح ضد سفارات بعض الدول

□ بغداد / المدى

دعا تجمع مدني شُكّل الأسبوع الماضي للرد على "التجاوزات" الكويتية على العراق الفصائل المسلحة من جميع الشرائح إلى عدم إلقاء السلاح بهدف التصدي للتدخلات الخارجية بالشأن العراقي، فيما حذر من دور سفارات بعض الدول في العراق.

وقال المتحدث باسم فوج (٩ بدر) التابع لـ"ائتلاف أبناء العراق الغيارى" عبد الله المحمداوي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه "نطالب فصائل لواء اليوم الموعود وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وجيش النقشبندية وباقي فصائل المقاومة بجميع انتماءاتها وأطيافها بعدم إلقاء السلاح والوقوف في وجه التدخلات السافرة في شأن العراق وسيادته".

وحذر المحمداوي "من الدور الذي تمارسه سفارات بعض الدول في العراق"، مبيناً أن "العراق يواجه تحديات خارجية سواء من بعض دول الجوار أو من بقايا قوات الاحتلال الأميركي".

وكان الأمين العام لـ"ائتلاف أبناء العراق الغيارى" عبدالله المحمداوي أعلن، في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢، عن تشكيل فوج للرد على "التجاوزات" الكويتية على العراق يحمل اسم (٩ بدر)، مشيراً إلى أنه يضم متطوعين من منظمات المجتمع المدني من الأطياف العراقية كافة يمثلون العشائر العربية من وسط العراق والمحافظات الغربية والجنوبية.

وتشهد المرحلة الحالية تدخلات خارجية في الشؤون العراقية من قبل كبار المسؤولين في دول الجوار والمنطقة، كان آخرها اتهام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢، نظيره العراقي نوري المالكي بالسعي إلى إثارة "نزاع طائفي" في العراق، فيما حذر من أن أنقرة لن تبقى صامتة في حال أقدمت بغداد على هذه الخطوة كونها لن تسلم منها، فيما رد الأخير بعد ساعات قليلة على التصريحات، وجدد هجومه على أردوغان، معتبراً أنها تشكل استفزازاً للعراقيين جميعاً، كما رفض التدخل في شؤون العراق الداخلية.

وسبق لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن عبر في اتصال هاتفي مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن عن قلقه حيال الأزمة السياسية في العراق، محذراً من أنها قد تؤدي إلى تنامي خطر اندلاع حرب طائفية، كما تحدث عن ما سماه "التسلط السائد" في العراق، فيما قال في اتصال هاتفي مع المالكي في ١٠ كانون الثاني ٢٠١١، أن الديمقراطية ستتأثر سلباً إذا تحولت الشكوك لدى شركاء التحالف الحكومي إلى عداء، داعياً إياه إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء التوتر الذي يتناول محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وضمان محاكمة الأخير بعيداً عن الضغوط السياسية.

كما أعلن قائد فيلق القدس الإيراني العميد قاسم سليماني في (٢٠ كانون الثاني ٢٠١٢) خلال ندوة تحت عنوان "الشباب والوعي الإسلامي" بحضور عدد من الشباب من البلدان العربية التي شهدت ثورات، أن العراق وجنوب لبنان يخضعان لإرادة طهران وأفكارها، مؤكداً أن بلاده يمكن أن تنظم أي حركة تهدف إلى تشكيل حكومات إسلامية في البلدين.

وانتقدت وزارة الخارجية العراقية، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢، تصريحات كبار المسؤولين في تركيا وإيران ودول عربية أخرى لم تسمها، معتبرة إياها محاولة للتدخل في شؤون العراق، فيما دعتها إلى احترام سيادة العراق واستقلاله.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي يطلق في أكثر من مناسبة مواقف يدافع فيها عن استقلالية حكومته وينفي خضوعها لأي تدخلات خارجية، لاسيما من إيران، المتهمة من قبل عدد من الأحزاب العراقية والدول الأوروبية والولايات المتحدة بأنها تتدخل بشكل مباشر بشؤون العراق الداخلية وتدعم جماعات مسلحة وميليشيات شيعية من خلال تجهيزها بالأسلحة والمتفجرات.

استغرب عدم مثول نائب الرئيس أمام القضاء

نائب سابق للمالكي: المطلك مات سياسياً.. وعلى الهاشمي الاعتذار

لقاء سابق بين وفد من العراقية ورئيس الوزراء.. (أرشيف)

□ أربيل / المدى

اتهم نائب رئيس الوزراء الأسبق سلام الزوبعي اطرافا في القائمة العراقية تحاول اغتيال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ودعاه الى الامتثال للسلطات القضائية في البلاد .

وقال الزوبعي في مؤتمر صحفي عقد امس في اربيل " نحن نتمنى ان يكون الهاشمي بريئا من كل الاتهامات الموجهة ضده ولكن يجب ان يمتثل لأوامر القضاء لان الاتهامات الموجهة ضده خطيرة لا سيما وانه يمثل الشخص الثاني في الدولة لرعاية الدستور والقانون ".

وأضاف إن " حجة الهاشمي بعدم امتثاله لأوامر القضاء بانه يخشى على حياته تثير الاستغراب فاذا كان لا يثق بالقضاء العراقي فلماذا وافق على تولي منصب نائب رئيس الجمهورية لدورتين متتاليتين "؟

وتابع الزوبعي ان " الهاشمي اغتال نفسه سياسياً عند خروجه من الحزب الاسلامي وبقي من دون ان تكون هناك جهة سياسية تقف خلفه "، مشيرا الى وجود اطراف سياسية في القائمة العراقية تحاول اغتياله ".

ودعا " الهاشمي الى العودة الى الحزب الاسلامي والاعتذار منه اذا قد ارتكب مخالفة صريحة او يعتذر للشعب العراقي اذا كان انسحابه للتكتيك".

واكد ان " القوى الكردستانية اعطت مثالا في النبل السياسي بالتعامل مع قضية الهاشمي ولكنهم ملتزمون بالدستور وتطبيق القانون ".

وبشأن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك اوضح الزوبعي ان " المطلك مات سياسيا عندما قال انه يتشرف بالدفاع عن حزب البعث متجاهلا كل الدماء والمعاناة التي مر بها الشعب العراقي على يد ذلك الحزب ".

واشار الى ان " ائتلاف دولة القانون هو من احيا المطلك سياسيا تحت مبدأ عفا الله عما سلف ولكنه رد على المالكي بالتحشيد لاعلان ديالى اقليما مما كاد يتسبب بفتنة في المحافظة ".

وبشأن المؤتمر الوطني المرتقب قال الزوبعي " اننا نحيي كل الجهود التي سعت الى تغيير اسم المؤتمر الوطني الى لقاء القوى السياسية لان المؤتمر الوطني ارفع من ان ترد فيه قضايا فساد وجرائم وغيرها "، مبينا ان " البلاد امام مشهد سياسي جديد بدأ بالتشكل على خلفية المستجدات السياسية الاخيرة ".

وتابع ان " قرار القائمة العراقية تعليق حضور وزرائها ونوابها في اجتماعات مجلسي الوزراء والنواب هو مخالفة قانونية واستعراض للعضلات ليس له اي داع ".

وعن موقفه من ايران ذكر الزوبعي انه " سيدافع عن ايران في حال تعرضها لأي اعتداء خارجي مثلما سيدافع عن اي دولة مجاورة كتركيا او السعودية في حال تعرضهم الى اعتداء خارجي ".

ولفت الى ان " دول الجوار لا تتمكن من شراء ذمم السياسيين العراقيين إلا اصحاب التاريخ المخجل "، معبرا عن رفضه لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد ".

وأكد الزوبعي " دعمه لرئيس الوزراء نوري المالكي كونه حريصا على عدم تقسيم البلاد وتفتيته بالرغم من الاخطاء الكارثية التي ترافق عمل حكومته ".

وتابع ان المالكي عليه ان يمارس جميع الصلاحيات الممنوحة له وفق الدستور والقانون وان يُنهي ملف الوزارات الشاغرة "، مؤكدا انه لا يحق لأي كتلة سياسية فرض شخصية معينة على المالكي لشغل حقيبة وزارية".